SINAI Journal of Applied Sciences 11 (5) 2022 981-1000

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg
SCREENED BY iThenticate Professional Plagiarism Prevention
SINAI Journal of Applied Sciences
Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527
ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

ROLE OF CUSTOMARY JUDICIARY IN SETTLING DISPUTES IN NORTH SINAI

Mohamed I. Abd El-Hafez[1*], H.A. Omar[2], Amal A. Shams[3] and S.A. Eslem[4]

1. Dept. Admin., Legal and Environ. Sci., Arish Univ., Egypt.
2. Dept. Public Law, Fac. Law, Zagazig Univ., Egypt.
3. Dept. Philosophy and Sociology, Fac. Education, Ain Shams Univ, Egypt.
4. Dept. Agric. Econ. and Rural Dev., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Article history:
Received: 25/06/2022
Revised: 02/08/2022
Accepted: 01/09/2022
Available online: 01/10/2022

Keywords:
Social control,
customary judiciary,
North Sinai.

ABSTRACT

This research aimed to identify some of the personal, social and economic characteristics of the respondents in the study area, and to identify some of the social and economic variables associated with the customary judiciary's treatment of blood issues in the study area, and to identify the obstacles facing the customary judiciary in the study area. In Bir Al-Abed District and in Al-Arish District, it amounted to (100) females from Bir Al-Abed District, and (100) females from Al-Arish District, thus the total sample of the study amounted to (200) females. The data was cosected During January and February 2021 AD. In describing and displaying the data, the arithmetic mean, standard deviation, frequencies, percentages, Pearson's simple correlation coefficient ware used, and the Ka2 coefficient was used. It was also found that more than half of the study sample (65%) suffer from spatial isolation to a high degree, and the results showed that half of the study sample (50%) of the total respondents had a low degree of participation in development activities, while it became clear that half of the study sample (50%) of the total respondents adhere to their Sinai habits to a high degree.

المقدمة والمشكلة البحثية

الإنسان اجتماعي بطبعه فهو لا يحب العيش بمعزل عن الآخرين، بل هو مجبول في احتياجاته دائما للتعامل مع الآخرين من بني جنسه وذلك سدا لحاجته المادية والمعنوية والدينية والوطنية، وكذلك لما تتطلبه غرائزه المتجددة والمتنوعة وخاصة تعامله التجاري وعلاقته الأسرية والقبلية والوطنية، وقد يكون محتاجا إلى ما هو أوسع من ذلك فيحتاج إلى إخوانه البشر في أنحاء العالم حين تتعدى علاقة بلاده بالدول الأخرى إلى أنواع شتى من التعاملات والعلاقات البشرية (**السجينى، 2016**).

وإذا أراد المجتمع أن يستمر في وجوده الاجتماعي عليه أن يضع ضوابط خاصة به لضبط سلوك الأفراد وقيمهم وعاداتهم والمحافظة على التنظيم الاجتماعي، والتصدي لكل من يحاول الخروج على معايير المجتمع أو العمل ضد مشيئة الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التواؤم والتلازم بين أفراد المجتمع وعدم المساس بالبناء الاجتماعي للمجتمع (**خضر والخولي، 2000**) . ولقد وضعت المجتمعات الإنسانية منذ بداية تكوينها أنماطاً مختلفة من تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائها، ونظم قواعد مختلفة للسلوك في جميع المواقف، ووضع أنواعاً مختلفة من الجزاءات يواجه بها كل من يخرج عن هذه القواعد أو يخالفها، وقد وجد الإنسان نفسه مدفوعًا باستمرار إلى التمسك ببعض القيم والاتجاهات والمعايير التي تنبثق من واقع علاقاته بالآخرين، والوسائل والأساليب التي تتكون وتستقر بها تلك القيم والاتجاهات الاجتماعية في أعماق الفرد لكي يسلك سلوكاً جمعيًاً مع أقرانه وزملائه وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع مصطلح الضبط الاجتماعي (**تهامي، 2013**) .

وتعتبر الشرائع السماوية كفيلة بتطورات متجددة ومرونة معتدلة ومسايرة للأزمنة المختلفة تأخذ بأيدي المجتمع البشري إلى مدارج الخير، وترقى به إلى مناهل السعادة، فأصبحت من عادات العرب القضاء والمحافظة على كل ما يهم الإنسانية ، ومن هنا كانت الحاجة الى

* **Corresponding author: E-mail address:** mohamedabdelhafez305@gmail.com
https://doi.org/10.21608/SINJAS.2022.146245.1117
©2022 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

نشأة القضاء العرفي ليتم من خلاله عملية الضبط الاجتماعي اذ ان ذلك من العوامل التي أدت الى مواجهة الانحراف، وأصبح راسخا في ضمير الأفراد وثقافتهم الموروثة الحفاظ على المجتمع من خلال هذا القضاء العادل، إذ أن من خلاله يتم الحفاظ على كيان المجتمع بفرض الاطار الذى يحدد حقوق الفرد وواجباته وما هو مسموح له وما هو ممنوع عليه حتى يستطيع كل فرد أن يعرف الحدود ويعيش آمنا عارفا سلفا أن الممنوع عليه جزاء.

وأن إقرار المجتمع لنظام القضاء العرفي وجعله مقترنا بجزاء يحدد الحقوق والواجبات مستهدفاً تحقيق المساواة بحيث لا يكون محاباة لشخص أو طائفة والتوفيق بين مصالح الجميع مع تحقيق توازن في المصالح بين الأفراد يهدف إلى تحقيق الأمن والنظام والمساواة، بل يتجاوز ذلك التقدم بأفراد المجتمع إلى رقى مستمر وأن العدل أساس التقدم (**إبراهيم، 1987**).

من المبادئ الرئيسية في الفكر القانوني وجود قانون ينظم حياة الأفراد وعلاقاتهم، إذ لا يستطيع الإنسان أن يعيش بمفرده، وأن الفرد شأ أم لم يشاء عليه أن يدخل في علاقات مع أفراد المجتمع، وهذه العلاقات ينشأ معها تعاملات ومنازعات وخلافات لا تحسم إلا من خلال النظم القضائية كي لا تترك الأمور في حالة فوضى (**بو خميس، 2009**).

فقد وجد القانون لينظم هذه العلاقات في شتى مجالات الحياة، ومن الطبيعي أن تكون القواعد العامة متفقة مع تقاليد وأعراف وطباع أفراد المجتمع. في المجتمعات البدائية كأن يترك أمر توقيع الجزاء للفرد يأخذ حقه بيده، ثم تطور الأمر بأن يتم التضامن مع الفرد من خلال القبيلة لأخذ حقهم عنوة. ومع تطور الحياة البشرية أصبحت المجتمعات تضع القواعد العامة التي تنظم سلوك الأفراد المصحوبة بجزاء، وأخذ التشريع مراحل حتى وصل إلى ما هو قائم الآن وأصبح التشريع يتم بواسطة السلطة المختصة طبقاً للإجراءات الخاصة بذلك، ويعتبر التشريع مصدراً للقانون.

ويعتبر العرف هو اعتياد الناس على سلوك معين في حالات معينة وكان المصدر الوحيد في الأنظمة القانونية القديمة.

أما في الشرائع الحديثة فالأمر يختلف، فالبعض يجعل الغلبة للعرف على التشريع، مثل الشريعة الإنجليزية، معظمها وليد العرف، والبعض يعتبر قواعد العرف وقواعد التشريع متعادلة، مثل القانون الألماني، والبعض الآخر هو الغالب يعتبر أن التشريع أعلى من العرف ويأتي من الفئة الأخيرة الدولة المصرية وأغلب الدول العربية.

ومن مزايا العرف أنه يتفق والحاجة العملية مستنداً إلى ما جرى إليه الناس في أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، ويتغير ويتطور مع ظروفهم بطريقة تلقائية، وأنه يقوم بسد النقص التشريعي لأن العرف ملم بظروف المجتمع وقواعد تنظيم شئونه.

وإن المصادر الرئيسية للقانون المصري هي التشريع والعرف ومبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، وفي الأحوال الشخصية فإن مبادى الشريعة الإسلامية تسبق العرف في الترتيب.

ونحن بصدد الكتابة عن القضاء العرفي يجدر بنا القول بان العرف-أول مصدر للقانون عرفته البشرية، إذ هو الطريقة التي توحى به الفطرة وعنه أنشأت المجتمعات الأولى قواعدها القانونية، فكان في الجماعات القديمة مجموعة عادات اتبعها الأفراد في تنظيم سلوكهم إلى أن رسخ في اعتقادهم أنها ملزمة والخروج عليها يستتبع توقيع الجزاء.

وقد تنشأ بين الفرد وغيره روابط متعددة وعلاقات مختلفة ولا يمكن أن تترك دون تنظيم برغبة فرد أو مشيئته أو لقوى على ضعيف وضرورة إقامة التوازن بين الجميع.

ومن هذا المنطلق نشأ ' القضاء العرفي"، ويشترك مع هذه المنطقة الهامة في قوانين الضبط الاجتماعي المتمثلة في القضاء العرفي للدول المجاورة، والمحافظات الحدودية في جمهورية مصر العربية، وريف مصر، وكثير من البلاد العربية، لأن المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى كانت دون حدود أو حواجز بين هذه الدول، وقد تعارف أهل المناطق عن القضاء العرفي فيما بينهم، وخاصة في المناطق الصحراوية والقبلية منها، حفاظا على الأرواح والأعراض والممتلكات والمعاملات.

وبما أن التراث وذاكرة الشعوب وثقافتها يدلل على أخلاقها الحميدة لأن القضاء العرفي في مجتمعاتنا العربية نموذجاً طيباً، وهو من العوامل التي أدت إلى الحفاظ على القيم الكريمة فترة الاحتلال الإنجليزي الطويلة، ثم الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان سداً منيعاً بعدم عرض قضايا أهل سيناء على سلطات الاحتلال وحرمانه من الاطلاع على هذه الخلافات.

كما كان لهذا القضاء والقائمين عليه أدوار بطولية تمثلت في حث أبناء مصر بعدم التعامل مع هذا المحتل، بل وكانت بعض الجلسات العرفية ساتراً لأفراد المقاومة والعاملين لصالح الوطن. وحافظ القضاء العرفي برجاله على أبناء سيناء وكانوا سداً منيعا للحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم وقضائهم وقضاء حوائج أبنائهم وأهلهم في تلك الفترة العصيبة (**السجينى، 2016**).

ولا زال للقضاء العرفي دورً هاماً جداً في الاستقرار، وهم مع إدارات الدولة يداً بيد للاستقرار والأمن والأمان لكل مواطن على أرض سيناء.

يتميز القضاء العرفي بإنهاء النزاع بنظرة اجتماعية وبحث كامل وشامل لأي نزاع وإصدار الأحكام التي تحافظ على المجتمع آخذين في الاعتبار التطور الاقتصادي والدور الهام المطلوب من المجتمع المدني، حيث يعتبر القضاء العرفي ممثلاً للمجتمع المدني في وأد الخلافات واستقرار المجتمع منذ عشرات السنين.

حيث يتميز بسرعة إنهاء أي نزاع والاستمرار في مجابهة قضايا الثأر والنظرة الشاملة متمشياً مع فكر الدولة لاستقرار المجتمع وتنميته.

ويعتبر القضاء العرفي في سيناء ممثلا للمجتمع في وأد الخلافات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بالتعاون مع إدارات الدولة، وقضاء حوائج أبناء المجتمع السيناوي والحفاظ علي عاداتهم وتقاليدهم (**تهامي، 2013**) ومن هنا تتضح أهمية القضاء العرفي كأحد الآليات الهامة في الضبط الاجتماعي في المجتمع السيناوي، الأمر الذي يستوجب الحفاظ علي هذا الموروث الطيب الأمر الذى يتطلب التعاون الجاد من إدارة الدولة وهيئات المجتمع المدني والمخلصين لدعم هذا العمل النبيل ليستمر نموذجا للعدالة والحيدة ضمن مؤسسات المجتمع التي تسعى دائماً لنشر العدل والحفاظ على الأرواح والممتلكات والأعراض وتشجيع كل من يرغب من أبناء مصر بالمساهمة والتقدم من خلال الصروح العلمية والمشروعات الصناعية والزراعية، ومثالا للضبط لاجتماعي والدعم الاقتصادي لكل أبناء الوطن.

المشكلة البحثية

ومن المعروف أن لكل مجتمع من المجتمعات وسائله وطرقه الخاصة لتحقيق الضبط الاجتماعي، هذه الوسائل تتميز بالنسبية، فهي تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته وظروفه الخاصة ومدى بساطته أو تعقده ونوع الثقافة السائدة فيه وما إلى ذلك، فما يعتبر وسيلة ناجحة من وسائل الضبط الاجتماعي في أحد المجتمعات قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وبالرغم من تفضيل سكان المجتمعات الحدودية الضبط الاجتماعي غير الرسمي والذي يعد أحد الآليات الرئيسية التي تستخدمها المجتمعات القبلية بمنطقة شمال سيناء ، إلا أن ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع السيناوى والتمسك بقيمهم وعاداتهم والمحافظة على التنظيم الاجتماعي والتصدي لكل من يحاول الخروج على معايير المجتمع أو العمل ضد مشيئة الآخرين لأمراً حيوياً لهؤلاء البدو، الأمر الذي يؤدى إلى حدوث التواؤم والتلازم بين أفرد المجتمع وعدم المساس بالبناء الاجتماعي، بالإضافة إلى دوره الهام في إدارة شئونهم الحياتية وذلك عن طريق اتباع بعض آليات وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي كالقضاء العرفي الذي ساعد كثيرا في حل الخلافات والنزاعات القبلية، وكما أن القانون الوضعي يعالج القضايا محل الخلاف بين البشر ومن واقع الاحصائيات فإن قضايا الدم يطول الفصل بينها في المحاكم الجنائية مما يؤثر على تحقيق العدالة الناجزة وتشهد على ذلك ساحات المحاكم ، مما كان له أثر إيجابي على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بصفة خاصة والبناء الاجتماعي بصفة عامة وخاصة منطقة شمال سيناء وتكمن مشكلة البحث فى عدم التزام البدو بالقضاء العرفى وعدم معرفة الدور الحيوى له فى حل مشكلات الدم فى المجتمع السيناوى وقله الدراسات التى تناولت هذا الموضوع لذلك يأتى هذا البحث للتعرف على دور القضاء العرفى فى حل هذه المشكلات.

أهمية البحث

الاهمية النظرية للبحث

تتمثل الاهمية النظرية للبحث في كونه يعد بمثابة إضافة علمية إلى الدراسات القانونية في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يعد بمثابة البناء الأساسي والفعال للحفاظ علي النظام الاجتماعي لأنه يعمل علي تحقيق الاستقرار والتماسك في المجتمعات خاصة الصحراوية منها، بالإضافة إلى الوقوف على بعض آليات وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي التي ترتكز على التفاعلات والوسائل الاجتماعية المختلفة التي تقنع البدو بمنطقه الدراسة بالتزام قيم المجتمع وقوانينه وحيث يأمل الباحث بأن تكون هذه الدراسة مرشدا علميا للعاملين في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، كونها تعد من الدراسات التي تهتم بالمجتمعات الحدودية، والتي تمثل إحدى المشاكل التي تحتاج إلى تضافر كثير من البحوث لدراستها وفهمها والتعرف علي أبعادها المختلفة، وبصرف النظر عن مدي صحة هذه الاتهامات المتبادلة، فإن الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه هذه الجماعات الحدودية يتصل بخصوصيتها عن المألوف في المجتمع القومي مما يقتضي ضرورة دراستها دراسة متعمقة للتعرف علي طبيعة البناء الاجتماعي الذي تؤلفه هذه الجماعات فالأنساق والنظم الاجتماعية التي تؤلف البناء الاجتماعي لذلك المجتمع ونوعية الحياة التي يحيونها وأنماط القيم التي تحكم سلوكهم وعلاقتهم ببعض من ناحية وبالمجتمع القومي من الناحية الأخر، بل وبالمجتمع الآخر الذي يعيش علي الجانب المقابل من الحدود الدولية بالإضافة الى أن للقضاء العرفي أهمية في حفظ النظام الاجتماعي، إذ أنه عن طريق القضاء العرفي يمكن التحكم في أنواع الصراع، كما يمكن علاج الانحرافات الاجتماعية وإعادة الاستقرار والتوازن إلى مكونات البناء الاجتماعي لنضمن سلامة الأداء الوظيفي في مؤسساته ومنظماته وهيئاته علاوة علي أنه الأساس لحل كافة مشكلات المجتمع خاصة المشكلات المتعلقة بالنزعات.

وكما أن أهمية البحث تنطلق من خطة الدولة 2030 للوصول للحلول سريعة حول القضايا وتحقيق العدالة الناجزة.

وأن القضاء العرفي في شمال سيناء قد ساهم في حل المشكلات متجاوزاً نسبة 75% من القضايا ولذلك نجد أن مجتمع شمال سيناء يعد الأقل في معدل جريمة القتل والضرب والجرح.

الأهمية التطبيقية

تنبع الأهمية التطبيقية لهذا البحث من خلال ما تسفر عنه من نتائج خاصة عن دور القضاء العرفي في تسوية النزاعات بمحافظة شمال سيناء، حيث يمكن الاسترشاد بها بما تتضمنه من مفاهيم ومتغيرات وفروض إحصائية وما قد يسفر عنها من توصيات تطبيقية تفتح أفاق جديدة لإجراء مزيد من البحوث المشابهة في مناطق أخر سواء كانت لتغطية أوجه القصور في هذا البحث أو لاستجلاء نواحي أخرى لم تتطرق إليها البحث بهدف الحد من النزعات القبلية ، بالإضافة إلى أن النتائج التي سيتم التوصل إليها في هذا البحث ستوضح مدى الاستفادة من القضاء العرفي في تحقيق الأمان الاجتماعي للأفراد بمنطقة البحث، كما يساعد البحث على رسم صور متكاملة للاستفادة من القضاء العرفي الرسمي في المناطق الصحراوية المشابهة لمنطقة البحث وما يمكن أن يقوم به القضاء العرفي مستقبلا.

أهداف البحث

من العرض السابق لأهمية ومشكلة البحث يهدف البحث بصفة عامة إلى التعرف على دور القضاء العرفى فى تسوية النزاعات بين الأفراد بمحافظة شمال سيناء، من خلال الأهداف التالية:

1- التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين بمنطقة البحث.

2- التعرف على دور القضاء العرفى فى محافظة شمال سيناء من وجهة نظر المبحوثين من خلال

أ- إمتثال المبحوثين للأحكام العرفية

ب- مدى رضا المبحوثين للأحكام العرفية

3- التعرف على العلاقة الإرتباطية بين بعض المتغيرات الشخصية والإجتماعية وبين دور القضاء العرفى فى تسوية النزاعات بمحافظة شمال سيناء.

4- التعرف على المعوقات التي تواجه القضاء العرفي لدى المبحوثين وكذلك مقترحات حلها من وجهة نظر المبحوثين بعينة الدراسة.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

مفهوم الضبط الاجتماعي

ليس من اليسير الوقوف على مفهوم الضبط وتحديده، ويرجع ذلك إلى طبيعة مفهوم الضبط ونطاق مجالاته، حيث يعد مجالاً مشتركاً في العديد من فروع علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الجنائي والقانوني والإعلامي والريفي ودراسات الثقافة (**Gunhild, 2012**).

وينظر ابن خلدون إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية وضرورة حتمية لبني البشر لأنه يرى أن الضبط لازم للحياة الاجتماعية وأنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، في حين يرى دوركايم أن الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية ينتهج سلوكا وفق شهواته ومصالحه الشخصية ويصعب إمكانية التحكم فيها فينتج عنها العنف والانحراف (**تهامى، 2013**) . كما أن دراسة آليات الضبط الاجتماعي من الموضوعات الأساسية في دراسة الضبط الاجتماعي، حيث أن هذه الوسائل تعمل على تحقيق المواءمة بين أفراد المجتمع وتحدد أنماط السلوك والقيم المقررة. وبطبيعة الحال فإن امتثال الأفراد لقيم ومعايير المجتمع لا يحدث بشكل تلقائي أو عفوي، بل بعد ولادتهم يتعلمون من أبويهم والمحيطين بهم داخل الأسرة سلوكيات مرغوب فيها مقبولة من مجتمعهم كي يجعلوهم قادرون على التعايش والتعامل مع الآخرين في وسطهم الاجتماعي، في ذات الوقت يتعلمون منهم بعض السلوكيات غير المرغوبة من قِبل مجتمعهم وعند ممارستها يحصلون على عقاب يأخذ أشكالاً مختلفة مثل السخرية أو الاستهجان أو النفور (**كامل وأحمد، 2001**).

ويعرف الضبط الاجتماعي على انه مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراده من عرف وتقاليد وأجهزة يستعين بها على حماية مقوماته، والحفاظ على قيمه وخصائصه ويقاوم بها ما يمكن أن يتطرق إليها من عوامل الانحراف ومظاهر العصيان، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير علاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها هذا الضبط.

كما اهتم علماء الاجتماع بربط الضبط الاجتماعي ربطًا وثيقاً بالثقافة وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاجتماعي بعيداً عن علم اجتماع الثقافة وذلك لأن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع فالضبط إذاً وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي لجعله مسايراً لقِيم المجتمع وتقاليده (**الورثان، 2008**) .

آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي

تتخذ عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي مظهرين رئيسيين هما (**الرشدان، 2008**) السيطرة الإيجابية وتتمثل في مجموعة الأساليب التي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية

المقبولة اجتماعياً والتي يرافق الالتزام بها المدح والثناء والرضا الجماعي أحياناً والتقدير المادي المتمثل في المنح والجوائز والهدايا أحياناً أخرى، والسيطرة السلبية وتتمثل فيما تتخذه الجماعة أو الأسرة من الوسائل والأساليب التي يتم إيقاعها على الأفراد الذين يخرجون عن القيم والمعايير والأنماط السلوكية السوية التي ترتضيها الجماعة التي يعيشون فيها وتؤدى إلى حد الإضرار والإخلال بالنظام والاستقرار الاجتماعي. ومن هذه الأساليب النواهي والتهديدات وإلزام الفرد بالقيام بسلوك محدد والعقوبات الجزائية بأنواعها ودرجاتها المختلفة التي تتلاءم مع الأعراف. وهذان النوعان من السيطرة الاجتماعية الإيجابية والسلبية يتواجدان جنباً إلى جنب ويعملان سوياً كمظهر من مظاهر الضبط الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية للمحافظة على الاستقرار والتوازن والأمن الاجتماعي.

ويتضمن هذان المظهران عدد من الآليات التي بواسطتها تستطيع الأسرة توجيه سلوك أعضائها وممارسة الضبط الاجتماعي غير الرسمي وينعكس ذلك التوجيه والضبط على حياتهم سلبًا أو إيجابًا. ومن هذه الآليات ما يلي (**رشوان، 2003، Giddens، 2010**)

التلقين والتعليم المباشر

ويتم فيها غرس القيم الايجابية وأنماط السلوك السوية في الفرد مباشرة من خلال التربية داخل الأسرة حيث يتعلم الفرد أبجديات القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع والفرق بين السلوك الخطأ والصواب والحسن والسيء، ويتدربون على الالتزام بمبادئ المجتمع وعاداته وتقاليده. ويكثر استخدام هذه الآلية في المراحل العمرية الأولى للأبناء ثم يقل الاعتماد عليها مع تقدم العمر وتنشط آليات أخرى أكثر فعالية منها.

الشرع وتعاليم الدين

يجمع علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على أن الدين يعتبر من أقدم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي التي عرفتها الإنسانية ولا يزال يلعب دورًا هامًا في توجيه سلوك الأفراد، ويعتبر الدين من آليات الضبط الاجتماعي الرسمي في الدول التي تطبق شرائع دينها في جميع مجالات الحياة والعمل ومن آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الدول التي تطبق القوانين الوضعية.

العادات والتقاليد الموروثة

تنشأ العادات وتتكون نتيجة تفاعل الأفراد وتعاملهم مع بعضهم البعض، وذلك بتكرار الأفعال المستحسنة، فتصبح بالتالي عادات أصلية يعتزون بها وتستقر في عقولهم وتصبح قواعد ملزمة يتبعها الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم وغاياتهم التي يسعون إليها، وتنتقل هذه العادات من جيل إلى جيل وتصبح من التقاليد المميزة للمجتمع وبالتقادم تزداد احترامها وقدسيتها وسيطرتها وإلزامها لأفراد المجتمع.

التشجيع والتحفيز

وهي أشكال للتقويم الإيجابي لسلوك الأفراد تثير في النفس الشعور بالرضا والفرح والثقة بالنفس مما يبعث الرغبة في تكرار التصرفات والسلوكيات لتكرار الحصول على التشجيع والتحفيز، ويعتبر التشجيع والتحفيز إحدى آليات الضبط الاجتماعي التي تستخدم لتنمية السلوكيات التي ترضاها الأسرة، وتجعل أفراد الأسرة يمتثلون لأوامرها ويحققون أهدافها وهم يشعرون أنهم يحققون أهدافهم في نفس الوقت.

الترهيب والتخويف

وهو نوع من الجزاء السلبي يتم في صورة عدوانية تعبر عن الاستهجان، ويستخدم الترهيب والتخويف كأحد آليات العقاب في حال انتهاك حرمة الاستقرار والأمن الأسري وفي ذات الوقت للوقاية من الانحراف وإصلاح السلوكيات غير السوية.

المناقشة والإقناع

وهي من أجدى الآليات، حيث لا يشعر الفرد بشيء من القسوة والفرض عليه من قبل الآخرين فيسهل تقبله لما يوجه إليه من سلوكيات، حيث يشعر بدوره في الاتفاق على نمط السلوك.

المقاطعة والإهمال

وهي إحدى الآليات السلبية لتعبير الأسرة عن عدم رضاها عن السلوك، وقد يدل الإهمال في بعض الاحيان على تسامح الأسرة تجاه الأفعال والذي يعد علامة على عدم خطورتها او ضررها او حتى قبولها، ولابد ألا يزيد الإهمال إلى ترك الفرد في المواقف التي لا غنى فيها عن التوجيه والإرشاد حتى لا يتحول إلى أسلوب دفع **يؤدى** إلى الانحراف بقصد او بدون قصد من قبل الأسرة.

القدوة والمثل الأعلى

من أبلغ آليات التأثير في حياة الأفراد، من خلال تقليد الأفراد للآباء والأمهات وأفراد الأسرة في طريقة التعامل والحديث وغيرها.

المحاسبة والمعاقبة

من الآليات التي لا يفضل اللجوء إليها إلا بعد فشل الآليات الأخرى، حيث أن الإفراط في استخدام المحاسبة والمعاقبة يدفع الأفراد إلى الكذب وينفرهم من المنزل ويغلق أبواب الاتصال والتفاهم مع رب الأسرة مما يؤثر على حياة الشاب مستقبلًا.

الدراسات السابقة

توافر للباحث أثناء إجراء هذا البحث 7بحوث ودراسة عن دور القضاء العرفي في تسوية النزاعات بمحافظة شمال سيناء، وسوف يتم استعراض تلك الدراسات عن دور القضاء العرفي في تسوية النزاعات بمحافظة شمال سيناء وفق التطور الزمني لإجرائها كما يلي:

وهي **مليجى (2003) ، طلبة (2003) ، تهامي (2013)**.

رؤية تحليلية للدراسات السابقة

من العرض السابق للدراسات السابقة والتي تعتبر حجر الاساس الذى ترتكز عليه أي دراسة ومن خلال استعراض هذه الدراسات يمكن الخروج ببعض العناصر الاساسية التي تفيد الدراسة الحالية وتتمثل هذه النقاط في:

مدى استفادة الدراسة الحالية من البحوث والدراسات السابقة.

أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

مدى استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين انه من الضروري الاستعانة ببعض المناهج التي استخدمت في تلك الدراسات والتي قد تتشابه مع الدراسة الراهنة في بعض النقاط فتوجد بعض الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي لرصد ظاهرة معينة او وصفها بشكل دقيق من خلال منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة والتي سوف يستعين بهما البحث خلال الدراسة الراهنة من اجل تحقيق الاهداف التي يسعى إليها.

كذلك سوف تقوم الدراسة الحاليه باستخدام بعض الادوات التي استخدمتها الدراسات السابقة في جمع البيانات مثل استمارة الاستبيان من خلال المقابلة مع المبحوثين البدو بمنطقة الدراسة بالإضافة الى بعض من القضاة العرفيين وذلك بهدف التعرف على دور القضاء العرفى فى تسوية النزاعات بمحافظة شمال سيناء.

ثم الإستفادة من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة وتحديد الاهداف وكذلك طريقة الحصول على بعض البيانات والتقارير وصياغة التوصيات.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في اعتمادها على البحث الوصفي واستخدامها لبعض ادواته التي تساعد في تحقيق اهداف الدراسة كما ان الدراسات السابقة قد افاد الباحث في بناء الادوات التي اعتمد عليها حيث زودته بمؤشرات وبعض المقاييس ستساعده في بناء الاستبيان الخاص بمعالجة القضاء العرفي لجرائم الدم بمحافظة شمال سيناء وهو الاداة التي سيعتمد عليها الباحث في جمع البيانات بالإضافة الى بعض دراسات الحالة كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار العينة.

حيث سيتم اختيار العينة في الدراسة الحالية بطريقة عشوائية منتظمة وهي نفس الطريقة التي اتبعتها معظم الدراسات السابقة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد بعض آليات وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي بمنطقة الدراسة بالإضافة الى بعض المؤشرات والمقاييس الاجتماعية والتي ستساعد بشكل او باخر نحو بناء وتصميم ادارة الدراسة (استمارة الاستبيان) كما تحاول الدراسة الحالية الكشف عن الصعوبات التي واجهتها الدراسات السابقة تلك المتعلقة بأسباب اللجوء إلى القضاء العرفي كأحد اليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحفاظ على امن واستقرار المجتمع البدوي وتفضيل البدو للقضاء العرفي بسبب النزاهة والثقة في الاحكام والسيطرة على النزاعات وسرعة الفصل في النزاعات وكذلك رد الحقوق بالإضافة الى مناسبته الى طبيعة الحياة في الصحراء والبادية.

وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في انها سوف تركز على معالجة القضاء العرفي لجرائم الدم بمحافظة شمال سيناء، الامر الذي يؤدى الى البحث في مدى امكانية الاستفادة من قواعد العرف بهدف تحقيق أكبر قدر من الضبط الاجتماعي داخل المجتمع القبلي بما يحقق حماية للأمن القومي المصري بهذه المنطقة الحدودية الهامة.

التعقيب

يتضح من الاستعراض السابق للدراسات السابقة التي أتيح الاطلاع عليها أن هذه الدراسات تتسم بالآتي:

من حيث المجال الجغرافي

يتبين أن معظم هذه الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها انحصر مجالها الجغرافي في مناطق القاهرة وشرق الدلتا، وسط الدلتا والوجه القبلي في حين لم تتوافر دراسات كافية عن القضاء العرفي في محافظة شمال سيناء.

من حيث المجال البشرى

أتضح أن معظم الدراسات قد تركزت على المنتفعين التقليديين وصغار المزارعين أو بعض القضاة العرفيين أو مقارنة بين فئات التوطين من مستثمرين، ومنتفعين، وشباب الخريجين وبعض المبحوثين من الأحياء الشعبية والمدن الجديدة في حين اتسمت بندرة الدراسات الخاصة بالقضاء العرفي والضبط الاجتماعي غير الرسمي اقتصرت معظمها على جانب معين من جوانب الحياة الخاصة بالبدو فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية بالمناطق الصحراوية وإغفال الجوانب الأخرى الخاصة بطبيعة البناء الاجتماعي ودور القضاء العرفي في محافظة شمال سيناء.

من حيث المجال الزمنى

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سوف نجد أن معظم الدراسات التي عنيت بدور القضاء العرفي ودوره في حل المشكلات والنزاعات القبلية قد تم أجراؤها منذ فترة زمنية طويلة.

من حيث الطرق البحثية

أتضح أيضاً أن معظم الدراسات التي عنيت ببناء المجتمعات الحديثة سواء الريفية أو الصحراوية، فقد استخدمت المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي، وكذلك منهج دراسة الحالة.

من حيث أدوات التحليل الإحصائي

استخدم في تحليل هذه البيانات العديد من الأساليب الإحصائية من أهمها الحصر العددي، والنسب المئوية، والجداول التكرارية، والمتوسط الحسابي، واختبار كاي ومعامل الارتباط .

من حيث نتائج الدراسات السابقة

أشارت بعض نتائج الدراسات التي أتيح الاطلاع عليها أنها قد تناولت العرف في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كما تبين من النتائج أن هناك عدم اكتمال في المنظمات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل البناء الاجتماعي للمجتمعات الجديدة، وجود تباين في درجة الرضا لفئات البدو عن الخدمات المختلفة في مجتمعاتهم، كما أشارت إلى وجود تباين في درجة الانتماء للمجتمع الجديد، والتأثر بعادات وتقاليد المجتمع القديم، وتبين من النتائج أيضاً وجود قصور شديد في كل من النظام التعليمي والاقتصادي والريفي والحكومي والترفيهي في المجتمعات الجديدة، وتبين من النتائج قلة الدراسات السابقة المتعلقة بالقضاء العرفي بمحافظة شمال سيناء.

أما الدراسة الحالية

بالنسبة للدراسة الحالية فأنها تهتم بالتعرف على دور القضاء العرفي في محافظة شمال سيناء، وذلك من خلال آليات ووسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثلة في:

- القضاء العرفي
- امتثال ورضا البدو بالإحكام العرفية.

الفروض البحثية

الفروض النظرية

تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية التالية: السن، الحالة التعليمية، المهنة، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات الخبرة، بالإضافة إلى عدد أفراد الأسرة، درجة الإنتماء للمجتمع القبلي، درجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، درجة المشاركة في الأنشطة التنموية، ودرجة العزلة المكانية، والمكانة القيادية داخل القبيلة في تفسير إجمالى درجة الامتثال المبحوثين للأحكام العرفية.

تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية التالية: السن، الحالة التعليمية، المهنة، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات الخبرة، الإضافة إلى عدد أفراد الأسرة، درجة الإنتماء للمجتمع القبلي، درجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، درجة المشاركة في الأنشطة التنموية، درجة العزلة المكانية، المكانة القيادية داخل القبيلة في تفسير إجمالى درجة رضا المبحوثين عن للأحكام العرفية.

الفروض الإحصائية

لا تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية التالية: السن، والحالة التعليمية، المهنة، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات الخبرة، بالإضافة إلى عدد أفراد الأسرة، درجة الإنتماء للمجتمع القبلي، ودرجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، درجة المشاركة في الأنشطة التنموية، درجة العزلة المكانية، المكانة القيادية داخل القبيلة في تفسير إجمالى درجة الامتثال المبحوثين للأحكام العرفية.

لا تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية التالية: السن، الحالة التعليمية، المهنة، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات الخبرة، بالإضافة إلى عدد أفراد الأسرة، ودرجة الإنتماء للمجتمع القبلي، ودرجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، درجة المشاركة في الأنشطة التنموية، درجة العزلة المكانية، المكانة القيادية داخل القبيلة في تفسير إجمالى درجة رضا المبحوثين عن للأحكام العرفية.

الأسلوب البحثي

نوع البحث والمنهج

ينتمي هذا البحث إلى نوعين من الدراسات 1- الدراسات الوصفية، 2- الدراسات التي تختبر فروضاً سببية أو الدراسات التجريبية، أما المنهج فهو المنهج المسحي الذي يتحدد باستخدام أداة جمع البيانات من خلال أفراد العينة.

منطقة البحث

تم اختيار محافظة شمال سيناء لتكون مجالاً جغرافياً لإجراء الدراسة، وقد تم اختيار مركز بئر العبد ومركز العريش لإجراء الدراسة الميدانية، وجاء اختيار سيناء لأنها الموطن الأصلي للباحث، مما قد يسهم في توفير الوقت والجهد والنفقات اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية.

الشاملة والعينة

شاملة البحث

تحددت شاملة البحث من جميع أفراد الوحدة المعيشية متمثلة في أرباب الأسر في مركز بئر العبد، ومركز العريش.

اختيار العينة

تم تحديد حجم العينة لتكون 100 مفردة من مركز بئر العبد، و 100 مفردة من مركز العريش، وبذلك بلغ إجمالي عينة الدراسة 200 مفردة، ولما كان من الصعب جمع البيانات البحثية من جميع الأسر بقرى الدراسة لذا فقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة بحيث يتوافر بهذه العينة الشروط التالية:

أولا: أن يتم تمثيل جميع أرباب الأسر بعينه البحث.

ثانياً: أن تكون نسبة التمثيل لمفردات العينة كبيرة بقدر الإمكان لضمان التمثيل الجيد لشاملة البحث وزيادة درجة الثقة في النتائج المتحصل عليها.

وقد تم تحديد حجم العينة من خلال معادلة Yamane وهى $n = \frac{N}{1+[N(e)^2]}$

حيث n حجم العينة، N حجم الشاملة، e مستوي الدقة (**العزبي، 1999**).

جمع وتحليل بيانات البحث

استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع بيانات البحث ، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان في تحقيق أهداف البحث ، وقد استغرقت عملية جمع البيانات نحو أربع شهور حيث بدأت في أول يناير وانتهت في نهاية إبريل 2021، واستخدمت عده مقاييس وأساليب إحصائية في تحليل البيانات شملت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و المدى والتوزيعات التكرارية ، والنسب المئوية لوصف متغيرات البحث ، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون لوصف العلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها البحث ، كما استخدم معامل كا2 بين كل من الحالة التعليمية والمهنة، والدرجة الكلية للقضاء العرفي، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة.

المفاهيم الإجرائية وقياس المتغيرات البحثية

السن

ويمثل سن المبحوثين لأقرب سنة ميلادية أثناء جمع البيانات.

الحالة التعليمية

تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن حالته التعليمية، وتم تقسيم المبحوثين من حيث تعليمهم إلى الفئات التالية، أمي، يقرأ ويكتب، تعليم أساسي، تعليم متوسط، تعليم عالي معبراً عنه بالأرقام (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وذلك بالإضافة الى درجة تعليم المبحوث برقم مطلق بعدد سنوات التعليم الرسمى.

عدد أفراد الأسرة

وقيس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن عدد أفرا د أسرته الذين يعيشون معه في وحدة معيشية واحدة، معبراً عنة بالأرقام الخام، ثم قسمت إجابته الدالة على أفراد أسرته إلى ثلاث فئات هي: أسرة صغيرة وهي الأسرة المكونة من (3 أفراد) وأسرة متوسطة وهي الأسرة المكونة من (4 أفراد إلى 6 أفراد) ثم الأسرة الكبيرة وهى الأسرة المكونة من (6) أفراد فأكثر.

المهنه

تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مهنته معبراً عنها بالأرقام (1، 2، 3، 4، 5) وتم تقسيم المبحوثين من حيث المهنة إلى خمسة فئات وهى رعى، وصيد، وتجارة، موظف، أعمال حرة، وأخذت كل فئة درجتها حسب ترتيبها في الفئة.

حجم الحيازة الحيوانية

ويقصد به عدد الحيوانات المزرعية المملوكة للمبحوث (أغنام، وماعز، وجمال) حتى وقت إجراء المقابلة، واستخدمت كمؤثر لقياس هذا المتغير وذلك بعد تحويلها إلى وحدة قياس موحدة طبقاً للمعادلة التالية ووفق أسعار السوق في توقيت جمع البيانات: 1 جمل = 18 ماعز= 9 أغنام، وقد تم تقسيم هذه الحيازة إلى ثلاث فئات متدرجة تصاعدياً لأعلى وتوزيع المبحوثين عليها وفقاً لاستجاباتهم الفئة المنخفضة (أقل من 30 وحدة) في حين تمثل الفئة المتوسطة (من 30 وحدة إلى 80) الفئة المرتفعة (أكثر من 80 وحدة).

درجة القيادية داخل القبيلة

وتم قياس هذا المتغير من خلال توجيه خمس اسئلة للمبحوث يتعلق الأول منها بمدي لجوء الأهالي للمبحوث طلبا للنصح والمشورة في الأمور العامة وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا) على التوالي والسؤال الثاني يتعلق بمدي مراعاة الأهالي لتنفيذ نصائح ومشورة المبحوث وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا) والسؤال الثالث يتعلق بمدي قيام المبحوث بنقل المعلومات الجديدة الخاصة بالخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الإسكان والمرافق لأهالي القبيلة وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا) والسؤال الرابع يتعلق بمدي لجوء الأهالي للمبحوث طلبا للنصح والمشورة أكثر من غيره من أفراد القبيلة وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا) وأخيرا يختص السؤال الخامس بموقف المبحوث في حالة الاجتماع مع أهالي القبيلة لمناقشة موضوع ما، وأعطيت الدرجات (4,3,2,1) للإجابات (بتسمع لهم بس، بتشور عليهم برأيك، بتشاركهم في الحديث، بتحاول تقنعهم برأيك) على الترتيب، وقد تم جمع الدرجة الكلية للإجابات الخمس لتعبر عن المكانة القيادية للمبحوث داخل القبيلة ، وعليه

بلـغ الحـد الأدنـى للمقيـاس5 درجـات والحـد الأعلـى 20 درجة.

درجة الانتماء للمجتمع القبلي

وتـم قيـاس هـذا المتغيـر مـن خـلال اسـتيفاء رأي المبحوثين في عشرة عبارات تم صياغة بعضها بصورة إيجابية والبعض الآخر بصورة سلبية، وهي تدور حول رغبة المبحوثين في مغادرة قراهم والإقامة بأي مكان آخر، وشعورهم بالأمان داخل قراهم، وثقتهم بالأجهزة الحكومية القائمة وقدرتها على تلبية مطالبهم وتنمية مجتمعهم، وذلك على مقياس مكون من ثلاث درجات هي: موافق، محايد، غير موافق، وقد أعطيت الأوزان (1، 2، 3) للعبارات السلبية على الترتيب، أما العبارات الإيجابية فقد أعطيت الأوزان (3 ، 2 ، 1) على الترتيب ، وقد تم جمع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة الانتماء للمجتمع القبلي، وعليه فقد بلغ الحد الأدنى لدرجة الانتماء للمجتمع القبلي 10 درجات والحد الأعلى 30 درجة.

درجة العزلة المكانية

وتـم قيـاس هـذا المتغيـر مـن خـلال الحصـول علـى استجابة المبحوثين على أربعة أسئلة يتعلق الأول منها بدرجة تردد المبحوث على أماكن خارج المحافظة وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (كثيرا ، أحيانا ، نادرا ، لا) على الترتيب ، والسؤال الثاني يختص بمدي قيام المبحوث بزيارة الأقارب والأصدقاء في قري مجاوره أو مركز أخر وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (كثيرا ، أحيانا، نادرا ، لا) والسؤال الثالث يتعلق بمدي قيام المبحوث بأعمال ومصالح في أماكن بعيدة خارج القرية وأعطيت الدرجات (1 ، 2 ، 3، 4) للإجابات (كثيرا ، أحيانا ، نادرا ، لا) وأخيرا يتناول السؤال الرابع مدي تعرض المبحوث لمشكلات تتسبب في صعوبة انتقاله بين القري وبعضها وأعطيت الدرجات (4، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (كثيرا ، أحيانا ، نادرا ، لا) وتم جمع الدرجة الكلية لتعبر عن العزلة المكانية للمبحوث وعليه فقد بلغ الحد الأدنى للمقياس 4 درجات والحد الأعلى 16 درجة.

درجة المشاركة في الأنشطة التنموية

وتم قياس هذا المتغير من خلال محورين يتعلق الأول منهما بدرجة مشاركة المبحوث في كل نشاط تنموي من الأنشطة العشرة المدروسة وأعطيت الدرجات (4 ، 3 ، 2 ، 1) للإجابات (دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا) ويختص المحور الثاني بنوعيه المشاركة في كل نشاط تنموي من الأنشطة العشرة السابقة سواء كانت مشاركة بالمال أو الجهد أو بالرأي ، حيث أعطي المبحوث درجة واحدة عن كل نوعية من نوعيات المشاركة السابقة، وتم جمع درجات استجابة المبحوثين على كل من محوري المقياس لتعبر عن درجة المشاركة في الأنشطة التنموية، وقد بلغ الحد الأدنى للمقياس 10 درجة.

درجة التمسك بالعادات السيناوية التقليدية

وتم قياس هذا المتغير من خلال استيفاء رأي المبحوث في إحدى عشر عبارة صيغت جميعها بصورة سلبية لتعبر عن مدي تمسك المبحوثين بعاداتهم التقليدية وذلك على مقياس مكون من ثلاث درجات هي: (موافق، محايد، غير موافق) وقد أعطيت الأوزان (3 ، 2 ، 1) على الترتيب وتم جمع الدرجة الكلية المعبرة عن درجة التمسك بالعادات السيوية التقليدية ، وبلغ الحد الأدنى للمقياس 11 درجة والحد الأعلى للمقياس 33 درجة .

المتغير التابع

دورالقضاء العرفى فى منطقة الدراسة

وهي الدرجة التي يحصل عليها المبحوثين من البدو نتيجة استجاباتهم على مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن مدى امتثال المبحوثين البدو للأحكام العرفية فقد أعطي المبحوث درجتين إذا كان أجابته على العبارت بنعم، وواحد في حالة استجابته لحد ما، وصفر في حالة استجابته بلا، والعكس فى حالة العبارات العكسية، واخيرا مدى رضا المبحوثين البدو للأحكام العرفية فقد أعطي المبحوث درجتين إذا كان أجابته على العبارات بنعم، وواحد في حالة استجابته لحد ما، وصفر فى حالة استجابته بلا، والعكس فى حالة العبارات العكسية.

درجة إمتثال البدو للأحكام العرفية بمنطقة البحث

ويقصد بها فى هذا البحث مدى قبول وتنفيذ والتزام المواطنين البدو للاحكام العرفية الصادرة من المجلس العرفى، و قيس هذا المتغير بسؤال المبحوثين عن مدى إمتثال المبحوثين من البدو للاحكام العرفية بمنطقة البحث وذلك من خلال مقياس مكون من اثني عشر عبارة اعتبرت كل منها مندرجة لأنماط الاستجابة، ويتألف من ثلاثة استجابات هي نعم، لحد ما، لا، وقد أعطيت هذه الاستجابات درجات تنحصر بين 2، 1، 0 في حالة العبارت الايجابية، والعكس في حالة العبارت السلبية، وبجمع هذه الدرجات من وحدات المقياس يمكن الحصول علي درجة تعبر عن عن مدى إمتثال المبحوثين من البدو للاحكام العرفية بمنطقة البحث.

درجة رضا البدو للأحكام العرفية بمنطقة البحث

وهي الدرجة التي يحصل عليها المبحوثين من البدو نتيجة استجاباتهم على مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن مدى رضا المبحوثين البدو للأحكام العرفية فقد أعطي المبحوث درجتين إذا كان أجابته على العبارت بنعم، وواحد في حالة استجابته لحد ما، وصفر في حالة استجابته بلا، والعكس في حالة العبارات السلبية، وبجمع هذه الدرجات من وحدات المقياس يمكن الحصول علي درجة تعبر عن مدى رضا المبحوثين من البدو للاحكام العرفية بمنطقة البحث.

النتائج والمناقشة

خصائص المبحوثين البدو (أرباب الأسر) بمنطقة الدراسة

السن

تبين أن 50% المبحوثين يقعون في فئة السن المتوسط (40 : 54 عام) الأمر الذي يمكن تفسيره بأن هذه المرحلة هي مرحلة إكتمال النضج والرشد عند هؤلاء المبحوثين.

الحالة التعليمية

كما تبين أن 35% من المبحوثين وعددهم (70) مبحوث من الأميين، بينما هناك (40) مبحوث يقرأون ويكتبون بنسبة 20%، أما الحاصلين علي التعليم الأساسي بلغ عددهم (30) مبحوثاً بنسبة (15%) ، بينما جاء الحاصلين على مؤهل متوسط (35) مبحوثاً بنسبة (17.5%) ، مقابل (25) مبحوثاً بنسبة (12.5%) من الحاصلين على مؤهل عالي ، وتشير هذه النتائج بصفة عامة إلى إرتفاع نسبة الأمية بين المبحوثين مما يعكس الحالة التي كان عليها المبحوثين في الماضي من تردي الحالة التعليمية وعدم الاهتمام والإرتقاء بالمستوي التعليمي لدي هؤلاء البدو.

عدد أفراد الأسرة

أظهرت البيانات أن عدد الاسر الصغيرة والمكونة من ثلاثة أفراد فأقل بلغ (30) أسرة بنسبة قدرها (15%) ، بينما بلغ عدد الأسر المتوسطة والتي يتراوح أفرادها من (6:4) أفرادها بلغ (70) أسرة بنسبة (35%) ، في حين بلغ عدد الأسر الكبيرة بمنطقة الدراسة والتي يكون عدد أفرادها أكثر من (6) أفراد بلغ 100 أسرة بنسبة) 50% وقد يشير ذلك إلى زيادة أعداد الأفراد الموجودين بالأسر.

المهنة

تبين أن أقل قليلاً من نصف عينة الدراسة يشتغلون بمهنة الرعي حيث بلغ عدد أصحاب هذه المهنة (80) مبحوث بنسبة 40%، أما مهنة الصيد فبلغ عدد المشتغلين بها 15 مبحوث بنسبة 7.5 %، كما بينت النتائج أن مهنة التجارة بلغ عدد المشتغلون بها 30 مبحوث بنسبة 15%، أما الموظفين في عينة الدراسة فبلغ عددهم (40) مبحوث بنسبة 20%، أما مهنة الاعمال الحرة فبلغ عدد المشتغلين بها حوالي35 مبحوث بنسبة (17.5%)، وتشير هذه النتائج الى أهمية النشاط الرعوي بالنسبة للقبائل البدوية بمنطقة الدراسة. كونها تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للأنشطة الإقتصادية، وتأتي التجارة في المرتبة الثانية بعد الرعي نظراً للموقع الجغرافى للمنطقة أما المهنة الثالثة فهي الأعمال الحرة المتمثلة في بعض المشروعات الخاصة التي نفذها البدو، ثم جاءت مهنة الصيد في المرتبة الاخيرة حيث كان نسبة المشتغلين بها حوالي (7.5%) من إجمالي العينة الدراسة.

حجم الحيازة الحيوانية

تبين أن حوالي ثلثى عينة الدراسة يمتلك أفرادها أقل من (30 وحدة) حيوانية بنسبة (50%).

درجة القيادية داخل القبيلة

تبين من النتائج أن نصف عينة الدراسة (50%) ذوي درجة قيادية مرتفعة من المبحوثين، في حين بلغت 40 % من المبحوثين ذوي درجة قيادية متوسطة، وأخيرا بلغت 10% لمن كانت درجة القيادية لديهم منخفضة.

درجة الانتماء للمجتمع القبلي

تبين أن أكثرمن نصف عينة الدراسة (60%) يتمتعون بدرجة انتماء كبيرة نحو مجتمعهم، في حين بلغت 35% للمبحوثين الذين يتمتعون بدرجة انتماء متوسطة نحو مجتمعهم، بينما بلغت 5% للمبحوثين الذين يتمتعون بدرجة انتماء منخفض من المبحوثين.

درجة العزلة المكانية

تبين أن أكثر من نصف عينة الدراسة (65%) يعانون من العزلة المكانية بدرجة مرتفعة، وأن حوالي 30% منهم يعانون من العزلة المكانية بدرجة متوسطة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يعانون من العزلة المكانية بدرجة منخفضة حوالي 5%.

درجة المشاركة في الأنشطة التنموية

بينت النتائج أن نصف عينة الدراسة (50%) من إجمالي المبحوثين ذوي درجة منخفضة من المشاركة في الأنشطة التنموية، وأن حوالي 30% منهم ذوي درجة متوسطة من المشاركة في الأنشطة التنموية ، وأخيراً فقد بلغت 20 % من المبحوثين . ذوي درجة مرتفعة من المشاركة في الأنشطة التنموية.

درجة التمسك بالعادات السيناوية التقليدية

كما تبين أيضاً أن نصف عينة الدراسة (50%) من إجمالي المبحوثين يتمسكون بعاداتهم السيناوية بدرجة مرتفعة في حين بلغت 30% للمبحوثين الذين يتمسكون بتلك العادات بدرجة متوسطة وأخيرا فقد بلغت 20% للمبحوثين الذين يتمسكون بهذه العادات بدرجة منخفضة.

جدول 1. التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين البدو (أرباب الأسر)، وفقاً لبعض خصائصهم

المتغيرات	ن=200 العدد	(%)	المتغيرات	ن=200 العدد	(%)
1- السن			**6-درجة القيادية داخل القبيلة**		
أقل من 40 عام	50	25	**منخفضة (5- 9)**	20	10
40 الى 54 عام	100	50	**متوسطة (10 - 14)**	80	40
55 عام فأكثر	50	25	**مرتفعة (15- 20)**	100	50
المجموع	200	100	المجموع	200	100
2- الحالة التعليمية			**7-درجة الانتماء للمجتمع القبلي**		
أمي	70	35	**منخفضة (10 - 16)**	10	5
يقرأ ويكتب	40	20	**متوسطة (17 - 23)**	70	35
تعليم أساسي	30	15	**مرتفعة (23 - 30)**	120	60
مؤهل متوسط	35	17 .5	المجموع	200	100
عالي	25	12 .5	**8- درجة العزلة المكانية**		
المجموع	200	100	**منخفضة (4 - 8)**	10	5
3- عدد أفراد الأسرة			**متوسطة (9 -13)**	60	30
أسرة مكون من (3 أفراد)	30	15	**مرتفعة (14-16)**	130	65
أسرة مكونه من (4 - 6 أفراد)	70	35	المجموع	200	100
أسرة مكونه من (6 أفراد فأكثر)	100	50	**9- درجة المشاركة في الأنشطة التنموية**		
المجموع	200	100	**منخفضة (10– 30)**	100	50
4-المهنه			**متوسطة (31- 51)**	60	30
رعى	80	40	**مرتفعة (52 فأكثر)**	40	20
صيد	15	7.5	المجموع	200	100
تجارة	30	15			
موظف حكومى	40	20			
أعمال حرة	35	17.5	**10-درجة التمسك بالعادات السيوية التقليدية**		
المجموع	200	100	منخفضة (11 - 18)	40	20
5- **حجم الحيازة الحيوانية**			متوسطة (19 - 26)	60	30
أقل من 30 وحدة حيوانية	100	50	مرتفعة (27 - 33)	100	50
من 30 وحدة حيوانية إلى 80	60	30	المجموع	200	100
أكثر من 80 وحدة حيوانية	40	20			
المجموع	200	100			

التعرف على دور القضاء العرفي في محافظة شمال سيناء من وجهة نظر المبحوثين من خلال

النتائج الخاصة بالتعرف على درجة امتثال البدو للأحكام العرفية

تشير النتائج الواردة بجدول 2 والخاص بدرجة إمتثال المبحوثين البدو للأحكام العرفية بمنطقة الدراسة وحيث كانت إستجابات المبحوثين المبحوثين علي عبارة (انت شايف ان الإلتزام بحكم شيخ القبيلة ضروري) حيث وافق نصف أفراد العينة علي هذه العبارة (180) مبحوث بنسبة قدرها (45.00%) أما المحايدون فبلغ عددهم (96) مبحوث بنسبة (24.00%) ويرجع ذلك الى تميز المجتمع البدوي بقوة العلاقات حيث تعتبر الجماعة هي مصدر المعايير والقيم النبيلة القائمة على الإحترام المتبادل والصدق في التعامل والأمانة مما يؤسس للأمتثال لحكم الجماعة ممثلاً في شيخ القبيلة وتنفيذ كافة الإلتزامات بهذه الاحكام وقبولها دون أي إعتراض، ويدعم هذا صور الحياة اليومية والتفاعلات المستمدة من حكمة الآباء والأجداد والحفاظ على العادات الثقافية وجلسات الحكم العرفي من تنشئتهم منذ الصغر من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، أما الفقرة الثانية وهي (مقدرش أعيش في مكان لا يلتزم بالأحكام العرفية) كان عدد الموافقون علي هذه العبارة (121) مبحوث بنسبة (30.25%) أما المحايدون فبلغ عددهم (144) مبحوث بنسبة (36.0%) كما نجد غير الموافقون كان عددهم (76) مبحوث بنسبة (19%)، وتؤكد إستجابات المبحوثين على هذه الفقرة مدى الإلتزام والتمسك بالمعايير السلوكية المتأصلة داخل الجماعة البدوية أما الفقرة الثالثة وهي (احنا في القبيلة بنلتزم ونمتثل لحكم الشيوخ وبنساهم في دفع الغرامات عن المتعثرين) كان عدد الموافقون علي هذه العبارة 50 مبحوث بنسبة (12.5%) أما المحايدون فبلغ عددهم145 مبحوث بنسبة (36.25%) كما نجد غير الموافقون كان عددهم 195 مبحوث بنسبة (48.75%)، وتشير إستجابات المبحوثين على هذه الفقرة الحرص الشديد والأمتثال لدى البدو المبحوثين على تراثهم المحلى المتمثل في عاداتهم وتقاليدهم السلوكية أما الفقرة وهي (ممكن تشتكي شيخ القبيلة لوحكم عليك في المحاكم او الشرطة) كان عدد الموافقون علي هذه العبارة (76) مبحوث بنسبة (19.0%) أماالمحايدون فبلغ عددهم (175) مبحوث بنسبة (43.57%) ، كما نجد غير الموافقون كان عددهم 115 مبحوث بنسبة (28.7%) ، أما الفقرة الخامسة وهي (انت بتمتثل لحكم شيخ القبيله عليك لوأخطأت) كان عدد الموافقون علي هذه العبارة (90) مبحوث بنسبة قدرها (98.1 %) (أما المحايدون فبلغ عددهم 140 مبحوث بنسبة (35.0%) ، كما نجد غير الموافقون كان عددهم 160 مبحوث بنسبة (4.0%)، وتشير إستجابات المبحوثين على العبارتين السابقتين مدى الإحترام لرمز وهيبة شيخ القبيلة وبالتالي الإمتثال له و اطاعة أوامره عن حب و اقتناع أما الفقرة السادسة وهي (لو معجبكش حكم شيخ القبيلة تروح لحد تاني من القبيلة أو شيخ من قبيلة أخري) كان عددالموافقون علي هذه العبارة (117) مبحوث بنسبة (29.0%)، أما المحايدون فبلغ عددهم 156 مبحوث بنسبة (39.0%)، كما نجد غير الموافقون كان عددهم (96) مبحوث بنسبة (24.0%)، أما الفقرة السابعة وهي (انت ممكن تروح تعمل محضر في الشرطة لو حد خد حقك) كان عددالموافقون علي هذه العبارة (120) مبحوث بنسبة (30.0%) أما المحايدون فبلغ عددهم مبحوث (185) بنسبة (46.3%)، كما نجد غير الموافقون كان عددهم (80) مبحوث بنسبة (20%) ، أما الفقرة السابعة وهي (لو لقيت حاجة في القوانين الرسمية تتفق مع عاداتي وتقاليدي هأتبعها ونفذها) كان عددالموافقون علي هذه العبارة (175) مبحوث بنسبة (43.3%) ، أما المحايدون فبلغ عددهم (120) مبحوث بنسبة (30.0%) ، كما نجد غير الموافقون كان عددهم (90) مبحوث بنسبة (22.5%) ، أما الفقرة التاسعة وهي (أنت شايف أن القبيلة بتمتثل للأحكام وبتساعد أفردها في دفع الغرامات كان عدد الموافقون علي هذه العبارة (180) بنسبة (45.2%) ، أما المحايدون فبلغ عددهم (96) مبحوث بنسبة (24.3%) ، كما نجد غير الموافقون كان عددهم (55) مبحوث بنسبة (13.75%) ، وتوضح استجابات المبحوثين على العبارات السابقة عن الإحترام الشديد والمكانة الخاصة التي يتمتع بها مشايخ القبائل بالمنطقة وامتثال أبناء القبيلة لهم، وللدلالة على ذلك مساعدة أفراد القبيلة لاحد أفرادها أذا ما تعثر في سداد الغرامة المقررة عليه ننتيجة حكم شيخ القبيلة الامر الذى يساعد المواطنين البدو على إمتثالهم لكافة الأحكام العرفية.

النتائج الخاصة بالتعرف على درجة رضا البدو عن للأحكام العرفية

تشير النتائج الواردة بجدول 3 والخاص بدرجة رضا المبحوثين من البدو للأحكام العرفية بمنطقة الدراسة حيث كانت إستجابات المبحوثين المبحوثين علي عبارة (هل انت راضى عن الاحكام العرفية الخاصة) فكان عدد الموافقون على هذه العبارة (130) مبحوث بنسبة (32.50%)، أما المحايدون فبلغ عددهم (70) مبحوث بنسبة (17.5%) ، كما نجد غير الموافقون كان عددهم (120) مبحوث بنسبة (30.0%) وعلي الرغم من صعوبة الأحكام العرفية وشدتها ألا أن البدو ملتزمون بها وراضون عنها وهذا ما تؤكده إستجابات المبحوثين في الفقرة الثانية وهي (انت شايف أن الاحكام العرفية صعبة ومشدده وعلي الرغم من كدا الواحد راضى عنها (فكان عدد الموافقون علي هذه العبارة (150) مبحوث بنسبة (32.7%.) أما المحايدون فبلغ عددهم (50) مبحوث بنسبة (12.5%) كما نجد غير الموافقون كان عددهم (120) مبحوث بنسبة (30.00%)، ويرجع رضا

جدول 2. درجة إمتثال البدو للأحكام العرفية.

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
انت شايف ان الإلتزام بحكم شيخ القبيلة ضروري	180	45.00	96	24.00	55	13.75
مقدرش أعيش في مكان لا يلتزم بالاحكام العرفية	121	30.25	144	36.00	76	19.00
احنا فى القبيلة بنلتزم ونمتثل لحكم الشيوخ وبنساهم فى دفع الغرامات عن المتعثرين	50	12.50	145	36.25	195	48.75
ممكن تشتكي شيخ القبيلة لو حكم عليك في المحاكم او الشرطة	76	19.00	175	43.75	115	28.75
انت بتمتثل لحكم شيخ القبيله عليك لو أخطأت	90	22.50	140	35.00	160	40.0
لو معجبكش حكم شيخ القبيلة تروح لحد تاني من القبيلة أو شيخ من قبيلة أخري	117	29.25	156	39.00	96	24.0
انت ممكن تروح تعمل محضر في الشرطة لو حد خد حقك	120	30.00	185	46.25	80	20.0
لو لقيت حاجة في القوانين الرسمية تتفق مع عاداتي وتقاليدي هأتبعها ونفذها	175	43.75	120	30.00	90	22.5
أنت شايف أن القبيلة بتمتثل للاحكام وبتساعد أفردها في دفع الغرامات	180	45.00	96	24.00	55	13.75

جدول 3. درجة رضا البدو عن للأحكام العرفية

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
هل انت راضى عن الاحكام العرفية الخاصة بالنزاعات	130	32.50	70	17.50	120	30.00
انت شايف أن الاحكام العرفية صعبة ومشدده وعلى الرغم من كدا الواحد راضى عنها	150	37.50	50	12.50	120	30.00
الواحد مننا راضي عن عاداتنا وتقاليدنا لانها خلتنا بنحافظ على مواردنا من الاندثار والضياع	132	33.50	88	22.00	120	30.00
القبيلة بترضي بحكم شيوخ القبائل وبتساعد أفرادها	91	22.75	119	29.75	170	42.50
انت رايح برضي لشيخ القبيلة علشان هو بيجبلك حقك	89	22.25	121	30.25	170	42.50
انت بتشارك برضي في مجلس حل المنازعات بين أفراد القبيلة	95	23.70	120	30.00	160	40.00
انا بروح دايما للشرطه أحسن ما أرضي بحكم القبيلة	130	32.50	70	17.50	120	30.00
جميع مشاكلنا بنحلها برضي داخلياً من خلال شيخ القبيلة	150	37.50	50	12.50	120	30.00
أنت راضى عن حكم الشيخ علي الغريب بالطرد لو كرر الضرر	132	33.50	88	22.00	120	30.00

المبحوثين عن الأحكام العرفية نظراً لأنها تحافظ علي الموارد الطبيعية من الأندثار والضياع وهي ما تؤكده إستجابات المبحوثين في الفقرة الثالثة وهي (الواحد مننا راضى عن عاداتنا وتقاليدنا لانها خلتنا بنحافظ على مواردنا من الاندثار والضياع) كان عدد الموافقون علي هذه العبارة (132) مبحوث بنسبة (35.5%)، أما المحايدون فبلغ عددهم (88) مبحوث بنسبة (22%)، كما نجد غير الموافقون كان عددهم 120 مبحوث بنسبة (30.00%)، أما الفقرة الرابعة وهي) القبيلة بترضي بحكم شيوخ القبائل وبتاسعد أفرادها (كان عدد الموافقون علي هذه العبارة (91) مبحوث بنسبة (22.75%)، أما المحايدون فبلغ عددهم 119مبحوث بنسبة (29.75% (كما نجد غير الموافقون كان عددهم 170 مبحوث بنسبة (42.75%) وهذا يرجع الي التكافل الذي يحدث بين أفراد القبيلة الواحده وتكون مساعدة القبيلة لأفرادها في صورة المساهمة معه في دفع الغرامات التي يقرها المجلس العرفي ثم نجد أن لجوء أفراد القبيله لشيخهم في حل النزاعات ما هو إلا ثقة فيه بأنه سيجلب له حقه وسيحكم له بهذا الحق وهذا ما تؤكده إستجابات المبحوثين في الفقرة الخامسة وهي (انت رايح برضي لشيخ القبيلة علشان هو بيجبلك حقك) كان عدد الموافقون علي هذه العبارة 89 مبحوث بنسبة (22.5%) أما المحايدون فبلغ عددهم121 مبحوث بنسبة (30.5%) كما نجد غير الموافقون كان عددهم 170 مبحوث بنسبة (42.5%) وعادة لا يذهب البدوي لاقسام الشرطه في حل النزاعات علي الموارد الطبيعية ويحل النزاعات دائماً في المجالس العرفية حيث كان أعداد الرافضين كبيرا جد اً وهذا ما تؤكده الفقرة السابعة وهي) انا بروح دايما للشرطه تجبلي حقي أحسن ما أرضي بحكم شيخ القبيلة (كان عدد الموافقون علي هذه العبارة) 130 (مبحوث بنسبة (32.5%) أما المحايدون فبلغ عددهم 70 مبحوث بنسبة (17.50%) كما نجد غير الموافقون كان عددهم 120 مبحوث بنسبة) (30.5%) (وكما أشار الباحث بأن البدوي يذهب برضي الي المجالس العرفية لحل النزاعات وهذا ما تؤكده الفقرة الثامنة وهي (جميع مشاكلنا بنحلها برضي داخلي من خلال شيخ القبيلة (كان عدد الموافقون 150مبحوث بنسبة (37.5%)، أما المحايدون فبلغ عددهم 50 مبحوث بنسبة (12.5%) كما نجد غير الموافقون كان عددهم (120) مبحوث بنسبة (30.5%)، أما الفقرة التاسعة تبين رضي البدوي علي أشد الاحكام العرفية وهي الطرد من القبيله في حالة تلك الضرر من الغريب وهو ما أكدته إستجابات المبحوثين التاليه وهي (أنت راضى عن حكم الشيخ علي الغريب بالطرد لو كرر الضرر ب كان عدد الموافقون علي هذه العبارة 132 مبحوث بنسبة (33.5%)، أما المحايدون فبلغ عدد 88 مبحوث بنسبة (22.5%) كما نجد غير الموافقون كان عدده 120 مبحوث بنسبة (30.0%).

وصف طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة الكمية المدروسة وأبعاد القضاء العرفي للبدو المبحوثين

درجة الامتثال المبحوثين للأحكام العرفية

تشير البيانات الواردة بجدول 4 إلى وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,01 بين درجة الامتثال "للأحكام العرفية والمتغيرات التالية) : الحالة التعليمية، عدد أفرإد الاسرة، درجة التمسك بالعادات والتقاليد، درجة القيادية داخل القبيلة) وبلغت قيمة معامل الارتباط) :0.120، 0.234، 0.179، 0.199) ، وكذلك وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,05 بين درجة الامتثال "للأحكام العرفية والمتغيرات التالية: (السن، المهنة، حجم الحيازة الحيوانية، درجة المشاركة في الأنشطة التنموية، درجة الإنتماء للمجتمع البدوى) وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.142، .023، 0.136، 0.014، 0.107) .

درجة رضا المبحوثين عن للأحكام العرفية

وأوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,01 بين درجة رضا المبحوثين عن للأحكام العرفية والمتغيرات التالية) : السن، الحالة التعليمية، ودرجة المشاركة في الانشطة التنموية، ودرجة الانتماء للمجتمع البدوي، درجة القيادية داخل القبيلة) وبلغت قيمة معامل الارتباط) :0.052، 0.044، 0.151، 0.135 0.160) ، وكذلك وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,05 بين درجة رضا عن للأحكام العرفية والمتغيرات التالية: (عدد أفرإد الاسرة، المهنة، حجم الحيازة الحيوانية ، درجة التمسك بالعادات والتقاليد) وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.034، .0.0676، 0.013، 0.033) .

إجمالي الدرجة الكلية للقضاء العرفى

كما تشير البيانات الواردة بجدول 4 إلى وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,01 بين الدرجة الكلية للقضاء العرفي والمتغيرات التالية) : الحالة التعليمية، حجم الحيازة الحيوانية، درجة المشاركة في الأنشطة التنموية ، درجة الانتماء للمجتمع البدوي، درجة القيادية داخل القبيلة) وبلغت قيمة معامل الارتباط) 0.011، 00.019، 0.002، 0.007، 0. 0.145) ، وكذلك وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى 0,05 بين الدرجة الكلية للقضاء العرفي والمتغيرات التالية: (السن، عدد أفرإد الاسرة، المهنة، درجة التمسك بالعادات والتقاليد) وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.072، .0.039، 0.0576، 0.053) .

جدول 4. قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسةوالدرجة الكلية للقضاء العرفي للبدو المبحوثين.

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الارتباط البسيط		
	درجة الامتثال للأحكام العرفية	درجة رضا عن للأحكام العرفية	إجمالي الدرجة الكلية للقضاء العرفى
السن	*0.142	**0.052	*0.072
عدد سنوات التعليم	**0.120	**0.044	**0.011
عدد أفراد الاسرة	**0.234	*0.034	*0.039
المهنة	*0.023	*0.0676	*0.0576
حجم الحيازة الحيوانية	*0.136	*0.013	**0.019
درجة المشاركة في الأنشطة التنموية	*0.014	**0.151	**0.007
درجة الانتماء للمجتمع البدوي	*0.107	**0.135	**0.002
درجة التمسك بالعادات والتقاليد	**0.179	*0.033	*0.053
درجة القيادية داخل القبيلة	**0.199	**0.160	**0.145

** معنوية عند المستوي الاحتمالي 0.01 * معنوية عند المستوي الاحتمالي 0.05

النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية للمبحوثين والمقاسة على المستوي الأسمى وبين درجة المعرفة بالقضاء العرفي بمنطقة الدراسة وبين المتغيرات المستقلة المدروسة بمنطقة الدراسة

الحالة التعليمية

تشير النتائج الواردة بجدول 5 والخاص بتوزيع المبحوثين وفقا لمتغير مستوي التعليم يتضح أن عدد (8) من إجمالي العينة بنسبة (4%) ذو درجة معرفة منخفضة بينما هناك عدد (20) بنسبة (10%) يتمتعون بقدر متوسط من المعرفة أما أصحاب درجة المعرفة المرتفعة فكان عددهم (42) بنسبة (21%) ولإختبار معنوية الفروق بين الحالة التعليمية وبين الدرجة الكلية للقضاء العرفي بمنطقة الدراسة تم استخدام اختبار مربع كاي، والذي بلغت قيمته المسحوبة (**89.9 –)**وهي قيمة غير معنوية عند المستوي الاحتمالي (0.01) أو (0.05) ويتضح من النتائج عدم وجود فروق فى مستوى معرفة المبحوثين بالقضاء العرفى وفقاً لمستوى التعليم بمنطقة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك أن المعرفة لدي البدوي تتحصل بالخبرة في العمل الذي يكتسب معه الكثير من المعارف بأهمية القضاء العرفي .

المهنة

توضح النتائج الواردة بجدول 6 والخاص بتوزيع المبحوثين وفقا لمتغير المهنة أن عدد (84) من إجمالي العينة بنسبة (21%) ذو درجة معرفة منخفضة بينما هناك عدد (64) بنسبة (32%) يتمتعون بقدر متوسط من المعرفة أما أصحاب درجة المعرفة المرتفعة فكان عددهم (94) بنسبة (47%) ولاختبار العلاقة بين المهنة وبين درجة المعرفة بالقضاء العرفي بمنطقة الدراسة تم استخدام اختبار مربع كاي، والذى بلغت قيمته المسحوبة (60.6**)** وهي قيمة معنوية عند المستوي الاحتمالي (0.01) ويتضح من النتائج أن هناك فروق فى مستوى معرفة المبحوثين بالقضاء العرفى وفقاً لإختلاف المهنة **بمنطقة الدراسة.**

المعوقات التي تواجه القضاء العرفي من وجهة نظر المبحوثين

تشير النتائج بجدول 7 إلى أن أهم المعوقات التي تواجه القضاء العرفي من وجهة نظر المبحوثين، كانت كما يلى:

كثرة النفقات التي يتحملها القضاة في الانتقال لمحل النزاع والاتصالات مع ضعف الإمكانات المالية لبعض القضاة

اتضح أن 37.5% من المبحوثين يشعرون بهذا المعوق بدرجة كبيرة، 45% يشعرون بدرجة متوسطة و 12.5% يشعرون بدرجة ضعيفة و 5% لا يوجد لديهم شعور به .

جدول 5. قيمة كا^2 بين مستوي التعليم ودرجة المعرفة بالقضاء العرفي بمنطقة الدراسة

الحالة التعليمية	درجة المعرفة بالقضاء العرفي						الاجمالي	
	منخفضة		متوسطة		مرتفعة			
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
أمي	8	4	20	10	42	21	70	35
يقراويكتب	6	1.6	12	3.3	20	5.5	38	19
تعليم أساسي	7	1.9	15	4.1	20	5.5	42	21
متوسط	11	5.5	14	7	6	3	31	15.5
تعليم عالي	10	7.2	6	1.6	3	0.8	19	9.5
الاجمالي	42	11.5	149	40.8	174	47.7	200	100.0

قيمة كا^2 المحسوبة 89.9-
درجة الحرية 8
قيمة كا^2 الجدولية عند المستوى الاحتمالي 0.01 = 20.09
قيمة كا^2 الجدولية عند المستوى الاحتمالي 0.05 = 10.51

جدول 6. قيمة كا^2 بين المهنة ودرجة المعرفة بالقضاء العرفي بمنطقة الدراسة

المهنة	درجة المعرفة بالقضاء العرفي						الاجمالي	
	منخفضة		متوسطة		مرتفعة			
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
رعي	15	7.5	20	10	19	9.5	54	27
صيد	7	3.5	5	2.5	8	4	20	10
تجارة	5	2.5	8	4	40	20	53	26.5
موثلف	10	5	18	9	3	1.5	31	15.5
أعمال حرة	5	2.5	13	5.6	24	12	42	21
الاجمالي	84	21	64	32	94	47	200	100.0

قيمة كا^2 المحسوبة 60.6
درجة الحرية =8
قيمة كا^2 الجدولية عند المستوى الاحتمالي 0.01 = 20.09
قيمة كا^2 الجدولية عند المستوى الاحتمالي 0.05 = 10.51

جدول 7. المشاكل والمعوقات التي تواجه القضاء العرفي من وجهة نظر المبحوثين

المعوقات التي تواجه القضاء العرفي	كبيرة		متوسط		ضعيفة		لا توجد	
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
1-كثرة النفقات التي يتحملها القضاة في الانتقال لمحل النزاع والاتصالات مع ضعف الإمكانات المالية لبعض القضاة.	75	37.5	90	45	25	12.5	10	5
2-الاعتماد على الحكمة والسوالف القضائية فقط دون الرجوع لأهل الخبرة وخاصة في القضايا المستجدة علي المجتمع السيناوي	50	25	100	50	30	15	20	10
3-اتخاذ بعض القضاة العرفيين القضاءالعرفي وسيلة لكسب الرزق والوجاهة الاجتماعية	45	22.5	80	40	40	20	35	17.5
4-كثرة وتعدد القضاة غير المعترف بهم لدي غالبية أفراد المجتمع السيناوي	90	45	50	25	40	20	20	10

الاعتماد على الحكمة والسوالف القضائية فقط دون الرجوع لأهل الخبرة وخاصة في القضايا المستجدة علي المجتمع السيناوي

إتضح أن 25% من المبحوثين يشعرون بهذا المعوق بدرجة كبيرة، و50% يشعرون بدرجة متوسطة و30% يشعرون بدرجة ضعيفة و10% لا يوجد لديهم شعور به .

اتخاذ بعض القضاة العرفيين القضاء العرفي وسيلة لكسب الرزق والوجاهة الاجتماعية

اتضح أن 22.5% يشعرون بهذا المعوق بدرجة كبيرة و40% يشعرون بدرجة متوسطة و35% يشعرون بدرجة ضعيفة و17.25% لا يوجد لديهم شعور به.

كثرة وتعدد القضاة غير المعترف بهم لدي غالبية أفراد المجتمع السيناوي

اتضح أن 45% يشعرون بهذا المعوق بدرجة كبيرة، و25% يشعرون بدرجة متوسطة، و20% يشعرون بدرجة ضعيفة و 10% لا يوجد لديهم شعور به .

الحلول المقترحة لمواجهة معوقات القضاء العرفى

تشير النتائج بجدول 8 إلى أن أهم الحلول المقترحة لمواجهة معوقات القضاء العرفى، كانت كما يلى:

1- غرس القيم الإصلاحية في الأجيال القادمة من خلال المؤسسات العامة مثل مراكز الشباب

2- تشكيل لجان للإصلاح الاجتماعي بالنقابات والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني

3- بث روح الإصلاح الاجتماعي من خلال الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف

4- إنشاء مكتب للمصالحات بأقسام ومراكز الشرطة برئاسة شخصية محبة للعمل العام.

التوصيات

- العمل على دعم أعضاء المجالس العرفية للمصالحات من جانب الدولة ممثلة في مكاتب رعاية شئون القبائل في توفير وتجهيز أماكن مخصصة لعقد الجلسات العرفية تكون معلومة للجميع مع إعداد قوائم رسمية لهؤلاء المشايخ.
- احترام الإجراءات العرفية التي يتخذوها المجتمع البدوي وعدم التعرض لها حيث ثبت قدرتها على حفظ الامن والنظام لهذه المجتمعات.
- الحرص على تماسك المجتمعات البدوية والبناء الاجتماعي لها كمجموعات مستقرة تمثل قوة دفاعية لصد كثير من الأخطاء التي قد تتعرض لها.
- مد يد العون للبدو في تحقيق حياة إجتماعية أفضل وفقاً لاتجاهاتهم حتى تتماشى مع ما يحفظ تماسكهم الاجتماعي.

المحلية وهي كالتالي:

1- العمل على وضع معايير موضوعية وشفافة لاختيار القضاه العرفيين من قبل مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي والقادة المحليين.

2- اجراء انتخابات لاختيار القضاه انتخاب للحفاظ على شرعية الأحكام التي يصدرها المجلس العرفي.

3- توفير مقومات العمل القضائي للقضاه العرفيين من وسائل انتقال ومصدر دخل مناسب ووسائل اتصال حديثة تساعده على القيام بمهمة القضاء بصورة مناسبه.

4- تشكل لجان فض النزاعات من القضاه العرفيين تتضم ممثل عن الهيئات القضائية بالمنطقة وتوثيق الأحكام التي تصدرها تلك اللجان للعمل بها أمام الجهات القضائية الرسمية.

جدول 8. مقترحات المبحوثين لمواجهة معوقات القضاء العرفى من وجهة نظر المبحوثين

المقترحات	موافقة		لا أعرف		غير موافق	
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)
1-غرس القيم الإصلاحية في الأجيال القادمة من خلال المؤسسات العامة مثل مراكز الشباب	370	92.5	20	5.0	10	2.5
2-تشكيل لجان للإصلاح الاجتماعي بالنقابات والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني	385	96.25	10	2.5	5	1.25
3-بث روح الإصلاح الاجتماعي من خلال الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف	395	98.75	3	0.75	2	0.5
4-إنشاء مكتب للمصالحات بأقسام ومراكز الشرطة برئاسة شخصية محبة للعمل العام	375	93.75	5	1.25	20	5.0

المراجع

الجبالى، هناء محمد محمود (2001) . التربية الجمالية وتنمية القيم الأخلاقية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ص18.

ابراهيم، أسماء عبد المنعم (1987) . التغير الاجتماعي والقيم لدى فئات من الشعب المصرى، رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، ص196.

السجينى، تامر أبوالمجد (2016). الصلح في الحقوق ودور القضاء العرفي في تسوية النزاعات، رسالة دكتواره في القانون، كلية الحقوق، جامعة بنها.

كامل، سهير، أحمد، شحاتة سليمان محمد (2001). علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

بو خميس، بوفوله (2009) . أساليب التربية الأسرية وأثرها في انحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22 شتاء& ربيع 2009، عنابة، الجزائر.

تهامي، حسين محمد (2013) . دراسة القضاء العرفي كآلية للضبط الاجتماعي بمحافظة شمال سيناء. مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، مجلد 21، عدد 2، ص ص 131-141.

طلبة، سامية محمد (2003) . القانون والضوابط الاجتماعية. دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، مصر

خضر، فتحي حامد، الخوالى، سالم إبراهيم (2000) . مبادئ علم الاجتماع، مصر للخدمات العلمية، القاهرة.

الرشدان، عبد الله (2008) . علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رشوان، حسين عبدالحميد (2003) . الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

العزبي، محمد إبراهيم (1999). المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي، دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية.

الورثان، عدنان أحمد (2008) . مفهوم الضبط الاجتماعي، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

مليجى، محمد أحمد (2003) . الضبط الاجتماعي والقانون العرفي، دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

Giddens, Anthony. (2010). Sociology. New York: Polity

Gunhild Gram Giskemo (2012). Exploring the relationship between socio- economic inequality, Political instability and economic growth, CMI working paper (wp:2) .

المخلص العربي

دور القضاء العرفي في تسوية النزاعات بمحافظة شمال سيناء

محمد إبراهيم عبدالحافظ[1] ـ حمدي علي عمر[2] ـ أمل عبد الفتاح شمس[3] ـ سليمان عياش إسليم[4]

1. قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.
2. قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر.
3. قسم الفلسفة والاجتماع، كليه التربية، جامعه عين شمس، مصر.
4. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

استهدف هذا البحث التعرف على بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين بمنطقة الدراسة، والتعرف علي بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمعالجه القضاء العرفي لقضايا الدم بمنطقة الدراسة والتعرف علي المعوقات التي تواجه القضاء العرفي بمنطقة الدراسة ولتحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من أرباب الأسر في مركز بئر العبد، ومركز العريش، بلغت 100 مفردة من مركز بئر العبد، و 100 مفردة من مركز العريش، وبذلك بلغ إجمالي عينة الدراسة 200 مفردة، وتم جمع البيانات بواسطة استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع أرباب الأسر وذلك خلال شهري يناير وفبراير عام 2021م، واستخدم في وصف وعرض البيانات المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتكرارات، والنسب المئوية، معامل الارتباط البسيط لبيرسون وتم استخدام معامل كا2، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نصف عينة الدراسة بنسبة (50%) ذوي درجة مكانه قيادية مرتفعة، كما تبين أيضاً أن أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة (65%) يعانون من العزلة المكانية بدرجة مرتفعة، وكما أوضحت النتائج أن نصف عينة الدراسة بنسبة (50%) من إجمالي المبحوثين ذوي درجة منخفضة من المشاركة في الأنشطة التنموية، بينما اتضح أن نصف عينة الدراسة بنسبة (50%) من إجمالي المبحوثين يتمسكون بعاداتهم السيناوية بدرجة مرتفعة.

الكلمات الاسترشادية: الضبط الاجتماعي، القضاء العرفي، محافظة شمال سيناء.

REVIEWERS:
Dr. Alkholy Salem | dkholy.eg@hotmail.com
Dept. Agric. Exten. and Rural Sociology, Fac. Agric., Al-Azhar Univ., Egypt.
Dr. Magda Abdallah | magda.abdallah67@yahoo.com
Dept. Agric. Econ. (Sociology), Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt.